المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2007 العـــدد : 16304
الصفحـات : 12 المسلسل : 101

زيادة حصة القطاع الخاص في الميزانية إلى ٧,٦٪ مؤشر مهمّ على تزايد أهميته

التحفيز وتطوير البنية التحتية وتحسين النظم والتدريب.. مؤشرات لتطوير دور القطاع الخاص

تركي سليهم - جدة

تتجه المملكة إلى تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليار ريال لدعم التنمية وتهيئة المملكة لإشراك القطاع الخاص من خلال العمل الفعلي لتكون بيئة المملكة بيئة محفّزة تدعم إشراك القطاع الخاص في دعم الناتج المحلي من خلال جذب الإستثمارات الوطنية والخارجية وتطوير البنية التحتية ودعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال طرح القطاعات المختلفة للاستثمار والعمل على الوصول لبيئة خصبة تتمتع بدعم القطاعات التي تدعم التنمية المستدامة وإضافتها إلى البيئة الخصبة المحفزة للقطاع الخاص للتطور ليواكب الهدف المأمول والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وتطوير فرص القطاع الخاص للمشاركة والحصول على النصيب الذي يتزايد من عام إلى عام من خلال دعم التدريب والتعليم بكافة مجالاته ومراحله للبنين والبنات .. وتهيئة القوانين والأنظمة المحفّزة .. إبتداء من نظام القضاء والاستثمار وإنتهاء إلى تخصيص الهيئات شبه الحكومية ودعمها لتأخذ دورها المعقود عليها .. بالإضافة إلى دعم الغرف التجارية الصناعية والتجارية لأخذ دور فعال لها وأخيرا دعم البنية الأساسية والتحتية والخدمات المساندة من صحة ومياه وكهرباء وطرق وموانئ جوية وبحرية وبرية.

وعلق زياد البسام نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة على الميزانية مشيرا إلى أنها ركزت على التدريب وتخفيض الدين العام ودعم الصناديق الحكومية .. مبينا أن هذه تعتبر من الأساسات التي يأملها القطاع الخاص من خلال دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام سواء في تطوير الأنظمة القضائية او التسريع في تهيئة البنية الأساسية للمدن الصناعية وجذب الاستثمارات إليها والتخصيص للقطاعات الحكومية سواء في المطارات او المياه اوالكهرباء او الصرف الصحي او السكك الحديدية وغيرها من القطاعات الحيوية والعمل على تسهيل الإجراءات والأنظمة الميسرة والمسهلة ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية والإهتمام بالجانب التجاري والعمل على إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في الناتج المحلي من خلال المشاركة القرارات والتنفيذ .

وأوضح البسام ان التنمية واكبت متطلبات القطاع الخاص إلا أنه دائما ما يطلب المزيد من خلال الطموح بالاستثمارات التي تقدم

زياد البسام

لجميع الخدمات والتي ستكون بشكل أفضل إذا ما تم إشراكه في التنفيذ وإدارة الأنظمة والمشاركة بالقرارات وهو ما نراه دائما في الدول المتقدمة التي تهتم بإيجاد شراكة بين القطاعين الخاص والعام في القرارات في كافة المجالات إبتداء من المطارات والسكك الحديدية و المياه والكهرباء والصرف الصحي . ومثل البسام بما أصبح عليه حال قطاع الإتصالات من تطور سريع وجودة عالية وبتكلفة اقل بكثير وطالب في هذا الضوء بالتخصيص لكافة المجالات الخدمية والتجارية والإستثمارية .. مشيرا الى أن نتيجة ذلك التسريع في عمليات التطوير للتنمية في كافة المجالات الخدمية وبشكل أفضل وبتكلفة اقل .

وأشار الدكتور عبد العزيز داغستاني الى ان الاهتمام بالتعليم

د. عبدالعزيز داغستاني

في المملكة يعود الى الاقتناع بأهميته واقترانه بالتدريب وهذا يلقي مسؤولية كبيرة على قطاع التدريب للإهتمام بالنوعية وندعو الحاجة لعقد المؤتمرات فالتدريب هو السر في نجاح كافة الدول عن طريق التدريب وتطوير التنمية في المجتمع من خلال تدريس وتدريب تطبيقي من اجل تخريج شباب مؤهل لسوق العمل .. وأدعو مراكز التدريب والمعاهد إلى النظر للتجربة بجدية والإستفادة منها للعمل بشكل جاد ومتسارع لإستغلال الفرصة التي وضعها خادم الحرمين الشريفين .. مضيفا أن المملكة تتمتع بشباب من الجنسين بأعمار صغيرة .. وهنا يجب العمل قدمًا لإتاحة مواكبة هذا الكم من الأيدي العاملة السعودية وتأهيلهم وتطوير قدراتهم ليتواكب

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2007 العـــدد : 16304
الصفحـات : 12 المسلسل : 101

دورهـم مع التنمية المتسارعة في المملكة.

وذكر خالد ابو راشد انه لم تشرع القوانين إلا لمواكبة التطور والتنمية والانفتاح الاقتصادي والطفرة في الاستثمارات وهذه جميعها تتطلب قوانين تتماشى مع سرعة العصر لذلك نطالب بتسهيل قوانين الاستثمار وتسريعها وصدور نظام العمل الذي يمس القطاع التجاري ونظام التامينات الاجتماعية و النظام القضائي الذي تخضع تحت مظلته كافة المنازعات القضائية في المملكة والتي يسعى المستثمر سواء من داخل المملكة اوخارجها من خلالها لتحقيق أمان لاستثماراته .. لذا هو يعمل للتأكد من الأنظمة وضمان الاستثمار من خلال البيئة التي يقام بها .. وعن تسارع التطبيق مع التنمية القائمة اكد ابو راشد أن هناك أنظمة طوّرت بشكل فعال مثل نظام القضاء ونظام العمل ونظام الاستثمار الأجنبي الا ان الإجراءات التنفيذية تظل بطيئة بالنسبة للتنمية المتسارعة وهي تحتاج إلى تطوير.

وأشار سمير مراد رئيس اللجنة الصناعية بالغرفة التجارية الصناعية الى أن الميزانية كانت مميزة وهي لأول مرة يصل نصيب الصناعة بها إلى ٩٪ وهو امر ممتاز يؤكد اهمية الصناعة في لعب دور مهمّ في الناتج المحلي .. وتمّن عمليات تطوير البنية التحتية للمدن الصناعية وللمدن الأخرى مشيرا إلى نمو صناعات مواد البناء مما يساعدها على المساهمة في التنمية .. حيث ان لها دورا في نموها داخل المملكة والتصدير إلى الخارج مشيرا إلى أهمية دور ها ولعبها كركيزة مهمة في الاقتصاد المحلي ومساهمتها في التنمية التي تشهدها المملكة بالإضافة إلى دورها في الميزانية من خلال نمو الناتج المحلي.

واضاف مراد أن الصناعة لعبت أدورا مهمة حتى قبل وصول الميزانية إلى هذا المستوى حيث عملت على تحسين الفرص الإستثمارية وكان لتشجيع الصناعة والتجارة ادوارا مهمة من خلال إشراك المواطن في الشركات بطرح أجزاء منها للإكتتاب بهدف تنميته علميا وصحيا وزيادة دخله وتحفيزه لبناء ذاته وتعتبر الصناعة في المملكة من أهم أعمدة تنويع مصادر الدخل وتطوير البيئة والبنية الأساسية والمدن الصناعية وتوسيع المدن الحالية في المناطق ستشهد الصناعة نموًا وتطورًا كبيرًا مما يؤدي إلى زيادة حصتها بكل فعالية خلال السنوات المقبلة في الميزانية والناتج المحلي لتؤدي دورها في عدم الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.